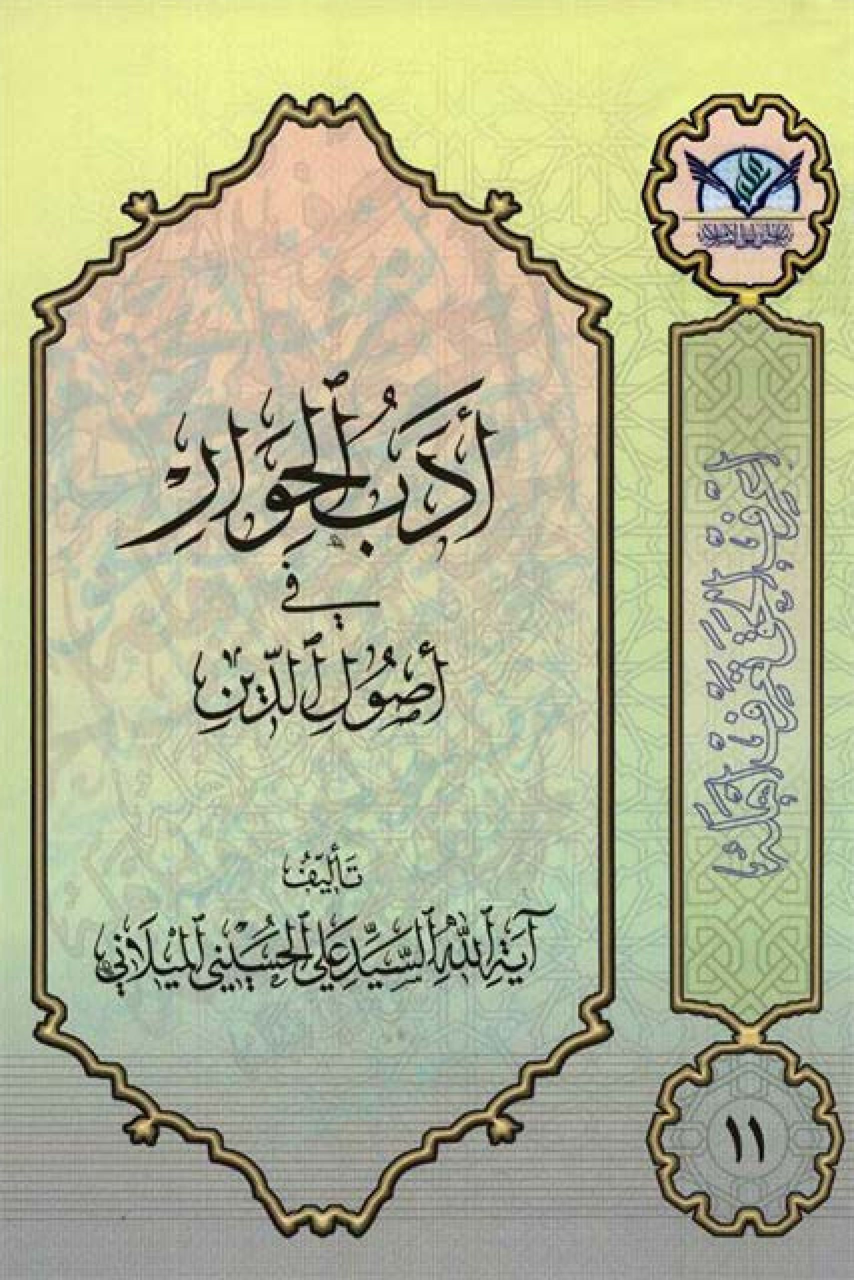
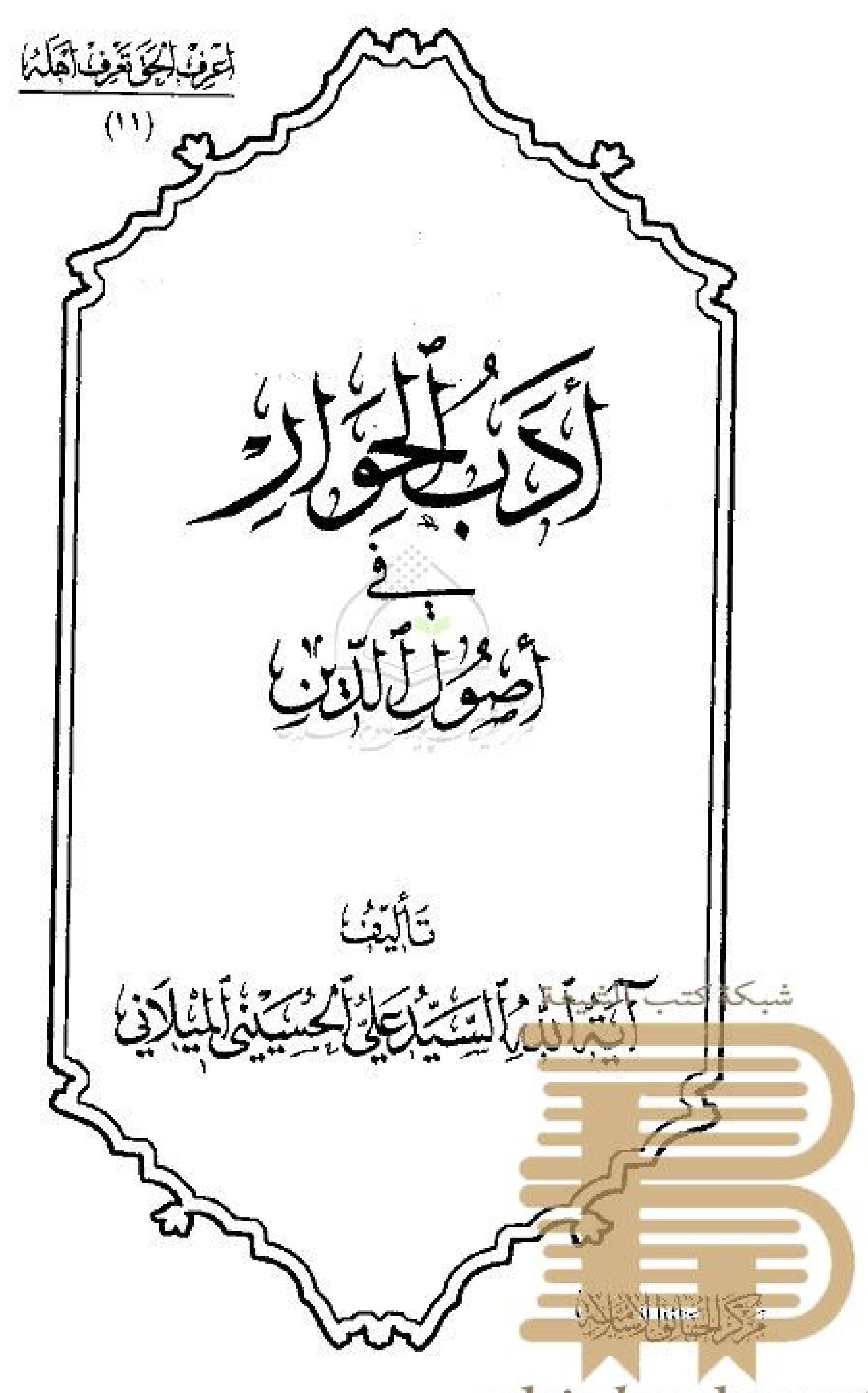


أدب الحوار
في
أصول الدين
تأليف
آية الله السيد علي الحسيني الميلاني
١١



اعرف الحق تعرف أهله
(١١)

أدب الحوار في أصول الدين

تأليف

آية الله السيد علي الحسيني الميلاني



❁ الكتاب: أدب الحوار في أصول الدين

❁ المؤلف: آية الله السيد علي الحسيني الميلاني

❁ نشر: الحقائق

❁ المطبعة: وفا

❁ الطبعة: الأولى ـ ١٤٢٩

❁ الكمية: ١٠٠٠ نسخة

❁ ردمك: ٧ – ٦٨ – ٢٥٠١ – ٩٦٤ – ٩٧٨　　978 - 964 - 2501 - 68 - 7

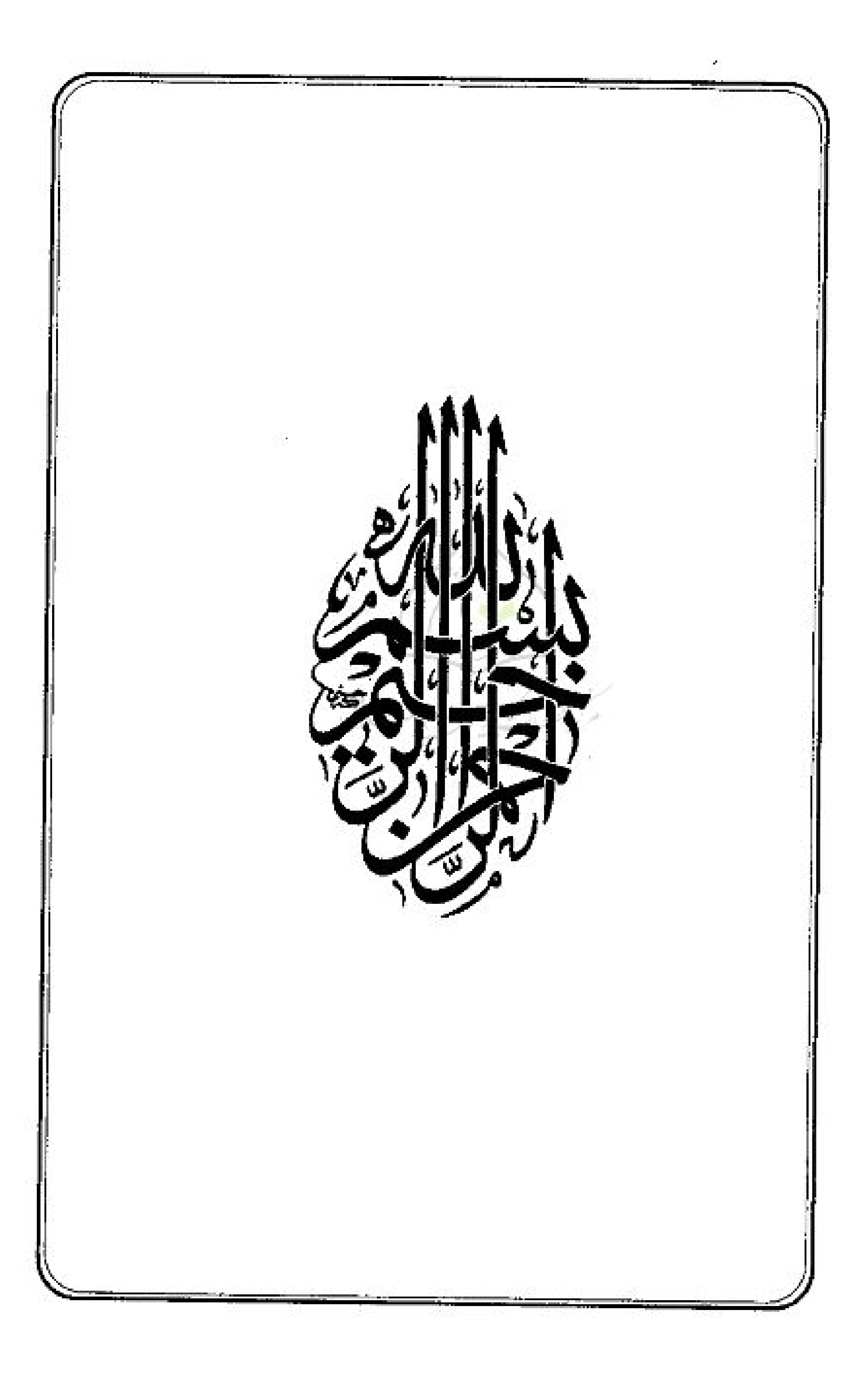
عنوان المركز: قم، شارع صفائيه، فرع ٣٤، فرع ايرانيزاده، رقم ٣٣، الهاتف: ٧٧٣٩٩٦٨ـ٠٢٥١، الفاكس: ٧٧٤٢٢١٢ـ٠٢٥١.

عنوان مركز النشر: قم، شارع صفائيه، مقابل صندوق قرض الحسنه دفتر تبليغات. الهاتف: ٧٨٣٧٣٢٠ـ٠٢٥١.

عنوان مركز التوزيع في مشهد: شارع الشهداء، خلف حديقة نادري (باغ نادري)، فرع الشهيد خوراكيان، بناية گنجينه كتاب التجارية، نشر نور الكتاب، الهاتف: ٢٢٢٣١٣٠ـ٠٥١١.

عنوان مركز التوزيع في اصفهان: شارع چهارباغ پائين، أمام ملعب تختي الرياضي، المركز التخصصي للحوزة العلمية في اصفهان، الهاتف: ٢٢٢٣٤٢٣ـ٠٣١١.

الموقع: www.Al-haqaeq.org ـ البريد الالكتروني: Info@Al-haqaeq.org


بسم الله الرحمن الرحيم



كلمة المركز

نظراً للحاجة الماسّة والضرورة الملحّة لنشر العقائد الحقّة والتعريف بالفكر الشيعي، بالبراهين العقليّة المتقنة والأدلّة النقلية من الكتاب والسنّة، من أجل ترسيخها في أذهان المؤمنين، ودفع الشبهات المثارة حولها من قبل المخالفين، فقد بادر (مركز الحقائق الاسلامية) بإخراج سلسلة علمية ـ عقائدية، متنوّعة، تميّزت بجامعيتها بين العمق في النظر والقوّة في الاستدلال والوضوح في البيان، تحت عنوان (إعرف الحق تعرف أهله)، وهي من بحوث سماحة الفقيه المحقق آية اللّٰه الحاج السيد علي الحسيني الميلاني (دام ظلّه)، آملين أن نكون قد قمنا ببعض الواجب الملقى على عواتقنا في هذه الأيام التي كثرت فيها الشبهات وازدادت الانحرافات، سائلين اللّٰه ﷻ أن يسدّد خطانا على نهج الكتاب والعترة الطاهرة كما أوصى الرسول الأكرم صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم، والحمد للّٰه رب العالمين.

مركز الحقائق الاسلامية



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصّلاة والسلام على محمّد وآله الطيّبين الطاهرين ولعنة الله على أعدائهم أجمعين.

وبعد

فإنّ صاحب أيّة فكرةٍ أو عقيدة أو رأي يرىٰ من حقّه الطبيعي أنْ ينشرها بين الناس ويدعو الآخرين إليها.

إلّا أنّ لتقدّمه ونجاحه في مشروع الدعوة هذه شروطاً، كما أنّ دعوته إلى فكره بحاجةٍ إلى أدوات... لا سيّما إذا كان في مقابل رأيه رأي آخر وله أتباع يدعون إليه... فيقع الصراع العقيدي والفكري بين الجانبين، لأنّ كلّاً منهما يدّعي الحق والصواب ويحاول التغلّب على الآخر والسيطرة عليه فكرياً.

إن للتغلّب في ميدان الصراع العقيدي اصولاً وأدوات تختلف

عنها في ميدان الحرب والمواجهة العسكرية.

وهذه مطالب موجزة في اصول البحث وأدب الحوار في اصول الدين وفي خصوص مباحث الامامة والخلافة بين علماء المسلمين، استخرجتها من الكتاب والسنة وحكم العقل السليم، وأرجو أنْ تكون مفيدةً لأهلها، وبالله التوفيق....

علي الحسيني الميلاني



علم الجَدَل:

لقد وضع العقلاء ـ وهم أصحاب الأفكار والآراء ـ حدوداً وقيوداً للصراع في هذا المجال، وأسسوا للغلبة فيه أسساً جعلوها المعيار والميزان للرضوخ لفكر أو لرفض فكر آخر... فكانت أساليب «الجدل» التي بُحث عنها ونقّحت مسائلها في كتب المنطق.

ولقد أحسنوا في اختيار هذا المصطلح لهذا العلم أو لهذه الصناعة، لشدّة ارتباط المعنىٰ اللغوي للكلمة بالغرض المنطقي منها....

قال الراغب الأصفهاني: «الجدال: المفاوضة علىٰ سبيل المنازعة والمغالبة، وأصله من جدلت الحبل، أي: أحكمت فتله، ومنه الجديل، وجدلت البناء أحكمته، ودرع مجدولة، والأجدل: الصقر المحكم البنية، والمجدل: القصر المحكم البناء.

ومنه: الجدال، فكأنّ المتجادلين يفتل كلّ واحدٍ الآخر عن رأيه.

وقيل: الأصل في الجدال الصراع، وإسقاط الإنسان صاحبه على الجدالة، وهي الأرض الصلبة»[١].

الجدال في القرآن:

ولقد أقرّت الأديان السماوية أسلوب «الجدال» واتّخذه الأنبياء السابقون طريقاً من طرق الدعوة... وقد ورد في القرآن الكريم نماذج من ذلك كما سيأتي.

وأمّا نبيّنا صلّى الله عليه وآله وسلّم، ففي الوقت الذي أرسل كما خاطبه الله عزّوجلّ في الآية المباركة: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً * وَدَاعِياً إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجاً مُنِيراً**﴾[٢] فقد حدّد له كيفية الدعوة وأداتها بقوله له: ﴿**ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ**﴾[٣] ثمّ أمره بالجدال حين يكون هناك جدال منهم، فقال بعد ذلك: ﴿**وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ**﴾[٤].

وفي الجملة، فإنّ الوظيفة الأوّلية هي البلاغ والدعوة إلى سبيل الله، فإن كان هناك مَن تنفعه «الحكمة» فبها، وإن كان من عموم الناس

---

(١) المفردات في غريب القرآن: ٨٧ مادّة «جَدَل».

(٢) سورة الأحزاب ٣٣: ٤٥ و ٤٦.

(٣) سورة النحل ١٦: ١٢٥.

(٤) سورة النحل ١٦: ١٢٥.

فبالنصيحة والموعظة الحسنة، فإن وجد في القوم من يريد الوقوف أمامه أو التغلّب عليه وجب عليه جداله.

ولعلّ المقصود ـ هنا ـ أهل الكتاب، كما في الآية الأخرىٰ: **﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾**[1].

وعلىٰ ضوء ما تقدّم، فإنّ الجدال قد يكون حقّاً وقد يكون باطلاً، قال تعالىٰ: **﴿وَيُجَادِلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ﴾**[2].

وهناك في القرآن الكريم موارد من تعليم الله سبحانه النبيّ الكريم صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم طريقة الاستدلال، ففي سورة يسٓ مثلاً: **﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلاً وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ * الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الأَخْضَرِ نَاراً فَإِذَا أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ * أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُم بَلَى وَهُوَ الْخَلاَّقُ الْعَلِيمُ * إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ * فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾**[3].

وفي سورة البقرة: **﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلاَّ مَن كَانَ هُوداً أَوْ**

---

(١) سورة العنكبوت ٢٩: ٤٦.

(٢) سورة الكهف ١٨: ٥٦.

(٣) سورة يسٓ ٣٦: ٧٨ ـ ٨٣.

نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾(١).

وفي سورة البقرة أيضاً: ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الآَخِرَةُ عِندَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُاْ الْمَوْتَ﴾(٢).

وفي سورة المائدة: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَآلُواْ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَن فِي الأَرْضِ جَمِيعاً وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَخْلُقُ مَا يَشَاء وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾(٣).

وفي سورة المائدة أيضاً: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاء اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ...﴾(٤).

وفي سورة الأنعام: ﴿قُلْ أَنَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَا لاَ يَنفَعُنَا وَلاَ يَضُرُّنَا...﴾(٥).

وفي سورة الأنبياء: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِّنَ الأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ * لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا... أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً قُلْ هَاتُوا

---

(١) سورة البقرة ٢: ١١١.

(٢) سورة البقرة ٢: ٩٤.

(٣) سورة المائدة ٥: ١٧.

(٤) سورة المائدة ٥: ١٨.

(٥) سورة الأنعام ٦: ٧١.

بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِي...﴾[١].

كما جاءت في القرآن الكريم موارد كثيرة من مجادلات واحتجاجات الأنبياء السابقين..

ففي قضايا إبراهيم عليه السّلام.. قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَآجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رِبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾[٢].

وقال تعالى: ﴿وَحَآجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلاَ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلاَّ أَن يَشَاء رَبِّي شَيْئاً وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْماً أَفَلاَ تَتَذَكَّرُونَ﴾[٣].

وقال سبحانه وتعالى: ﴿قَالُوا أَأَنتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ * قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِن كَانُوا يَنطِقُونَ * فَرَجَعُوا إِلَى أَنفُسِهِمْ فَقَالُوا إِنَّكُمْ أَنتُمُ الظَّالِمُونَ * ثُمَّ نُكِسُوا عَلَى رُؤُوسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلاَء يَنطِقُونَ * قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لاَ يَنفَعُكُمْ شَيْئاً

(١) سورة الأنبياء ٢١: ٢١ ـ ٢٤.

(٢) سورة البقرة ٢: ٢٥٨.

(٣) سورة الأنعام ٦: ٨٠.

وَلاَ يَضُرُّكُمْ * أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ﴾[١].

وفي قضايا نوح عليه السلام... قال تعالى: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّيَ وَآتَانِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ... قَالُواْ يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا...﴾[٢].

وهكذا.. في قضايا سائر الأنبياء، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

الجدل بالحقّ: إقامة الحجّة المعتبرة:

ثمّ إنّه قد جاء التعبير عن «الجدال بالباطل» بـ«الجدال بغير سلطان» في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلاَّ كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ﴾[٣] و«السلطان» هو «الحجّة» سمّيت به لسيطرتها وتسلّطها على القلوب[٤].

ومنه يفهم أنّ المراد من «الجدال بالحقّ»، هو «الجدال بالحجّة».

لكنّ «الحجّة» إنّما يحصل لها «السلطان» على القلوب إذا كانت

---

(١) سورة الأنبياء ٢١: ٦٢ ـ ٦٧.

(٢) سورة هود ١١: ٢٨ ـ ٣٢.

(٣) سورة غافر ٤٠: ٥٦.

(٤) انظر: المفردات في غريب القرآن: ٢٤٤ مادّة «سلط».

﴿بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾(١) فلذا أمر الله تعالى بذلك....

وفي هذا إشارة إلى آداب البحث والمناظرة والجدل....

لقد فُسِّرت الكلمة بـ: الطريقة التي هي أصلح وأقرب للنتيجة والنفع(٢).. وهو تفسير صحيح يتناسب مع المواضع المختلفة التي استعملت فيها الكلمة في القرآن الكريم....

قال تعالى: ﴿وَلاَ تَقْرَبُواْ مَالَ الْيَتِيمِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾(٣).

أي: بالطريقة التي هي أعود وأنفع له(٤).

وقال تعالى: ﴿وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ﴾(٥).

أي: بأن يتكلّموا مع المشركين بالطريقة التي لا تعود بالفائدة على الشيطان في تحصيل مقاصده من الوقيعة بين المؤمنين وبين

---

(١) سورة النحل ١٦: ١٢٥.

(٢) انظر ما يقرب من ذلك في: تفسير الكشّاف ٢ / ٤٣٥، تفسير البحر المحيط ٥ / ٥٤٩، تفسير الطبري ١٠ / ١٤١.

(٣) سورة الأنعام ٦: ١٥٢، سورة الإسراء ١٧: ٣٤.

(٤) انظر: تفسير الطبري ٥ / ٣٩٣، مجمع البيان ٤ / ١٨٣.

(٥) سورة الإسراء ١٧: ٥٣.

المشركين(١)....

فالله سبحانه يريد من المؤمنين أن يكون جدالهم مقروناً بما يعينهم في إقامة الحجّة وإفحام الخصوم وظهور الحقّ على الباطل.

وتلخّص: إنّ الجدال المقبول شرعاً وعقلاً هو: الجدال بـ: الحجّة المعتبرة، مع رعاية الآداب....

الحجّة المعتبرة: الكتاب والسُنّة:

و«الحجة المعتبرة» عند المسلمين كافّة هو «القرآن الكريم» و«السُنّة النبوية».. وهم في كلّ مسألة يقع الجدال بينهم فيها يرجعون إلى الكتاب والسُنّة، وهذا ما أمر به الله تعالى إذ قال:

﴿... فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾(٢).

وقال: **﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً﴾**(٣).

وقال: **﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾**(٤).

---

(١) انظر: تفسير البحر المحيط ٦/ ٤٩، تفسير الكشّاف ٢/ ٤٥٣.

(٢) سورة النساء ٤: ٥٩.

(٣) سورة النساء ٤: ٦٥.

(٤) سورة الأحزاب ٣٣: ٣٦.

فكلّ «شيء» وقع التنازع فيه بين الأُمّة، وكلّ أمر «شجر» بينهم، يجب ردّه إلى «اللّه والرسول»، وما كان لأحدٍ منهم «إذا قضى اللّه ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم»، بل «وربّك» إنّهم «لا يؤمنون» حتّى يحكّموا النبيّ، «ثمّ لا يجدوا في أنفسهم حرجاً» ممّا قضى «ويسلّموا تسليماً».

إنّ الرجوع إلى القرآن الكريم واضح لا لبس فيه، فالقرآن نزل بـ: ﴿**لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ**﴾[1]، فإن أمكن استظهار معنى اللفظ فيه ولو بمراجعة المعاجم اللغوية والكتب المعدّة لمعاني ألفاظه فهو... إلّا وجب الرجوع إلى النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم المبعوث به إلى الأُمّة.

فالمسلمون يحتاجون إلى السُنّة النبوية المعتبرة، لكونها المصدر الثاني، ولكونها ـ أيضاً ـ المرجع لفهم ما أُغلق من ألفاظ القرآن، ومعرفة قيد ما أُطلق، أو المخصّص لِما ورد ظاهراً في العموم فيه، وهكذا....

فـ«الحجّة المعتبرة» في مقام «الجدال» هي «الكتاب والسُنّة».

أمّا «الكتاب» فلا ريب في حجّيّته، والمسلمون متّفقون على تصديقه، والاحتجاج به في الخصومات.

واتّفقوا أيضاً على حجّيّة «السُنّة» ووجوب تصديقها والاحتجاج بها، في كلّ باب، لكنّهم مختلفون في طريق ثبوتها... كما هو معلوم....

---

(١) سورة النحل ١٦: ١٠٣.

ومن هنا وجب ومن هنا وجب علىٰ «المجادل» أن يحتجّ منها بما هو حجّةٌ علىٰ الطرف الآخر....

وبعبارةٍ أُخرى، فإنّ احتجاج المسلمين بعضهم علىٰ بعضٍ في المسائل المختلفة يدور في الأغلب مدار القرآن والسُنّة، أمّا القرآن فقد اتّفقوا علىٰ حجّيّته، وأمّا السُنّة فمنها ما اتّفقوا علىٰ تصديقه، فيكون مرجعاً في الخصومة، ومنها ما اختلفوا فيه، وفي هذا القسم لابُدّ من أن يحتج كلٌّ بما يصدّقه الآخر، وإلّا لم تكن «حجّة معتبرة»، وهذا أمر مسلّم به عند الكلّ، ونكتفي هنا بإيراد تصريحٍ به من أحد مشاهير العلماء:

قال ابن حزم الأندلسي ـ في معرض الحديث عن احتجاج أهل السُنّة علىٰ الإمامية ـ:

«لا معنىٰ لا حتجاجنا عليهم برواياتنا، فهم لا يصدّقونها، ولا معنى لاحتجاجهم علينا برواياتهم، فنحن لا نصدّقها، وإنّما يجب أن يحتجّ الخصوم بعضهم علىٰ بعض بما يصدّقه الذي تقام عليه الحجّة به، سواء صدّقه المحتجّ أو لم يصدّقه؛ لأنّ من صدّق بشيء لزمه القول به أو بما يوجبه العلم الضروري، فيصير حينئذٍ مكابراً منقطعاً إن ثبت علىٰ ما كان عليه»[1].

فهذه هي «الحجّة المعتبرة» عند «الجدل بالحقّ».

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٣ / ١٢.

آداب المناظرة والجدل:

وأمّا الآداب التي يجب على الطرفين الالتزام بها ـ في الجدل المقصود من تحرّي الحقّ والوصول إلى الحقيقة ـ مضافاً إلى الحجّة المعتبرة، تلك الآداب التي جاءت الإشارة إليها في القرآن الكريم ﴿بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[1] فأهمّها:

١ ـ أنْ يُدلي برأيه والحجّة المعتبرة عنده بكلّ رفقٍ وسكينةٍ ووقار.

٢ ـ أن يختار لمطلبه الألفاظ الواضحة والعبارات الجميلة.

٣ ـ أن يجتنب السبّ والشتم.

٤ ـ أن يجتنب الأساليب الملتوية، والخروج عن البحث، بما يشوّش على الخصم فكره.

٥ ـ أن لا يتصرّف في كلام الخصم بزيادة فيه أو نقصان، ولا ينسب إليه شيئاً لا يقول به أو حجّةً لا يعتبرها.

هذا إذا كان البحث والجدل بالكتابة.

وأمّا إذا كان بالقول، فيضاف إليها آداب أُخرى، كأن لا يقاطعه كلامه، وأن لا يرفع صوته إلّا بالمعروف....

هذا، وقد تحصّل ممّا ذكرنا أنّ الجدل قد يكون بالحقّ، وقد يكون

---

(١) سورة النحل ١٦: ١٢٥.

بالباطل، والجدل بالحقّ هو إقامة الحجّة المعتبرة عند الطرفين أو عند الطرف الآخر، مع رعاية الآداب والأخلاق السامية.

ولم نكن ـ في البحث الذي عرضناه على ضوء آيات القرآن الكريم ـ بصدد التحقيق عن أنّ «علم الجدل» هو «علم المناظرة»، أو أنّ الأوّل هو العلم الباحث عن الطرق التي يُقتدر بها على إبرام ونقض حجّة الخصم، والثاني هو العلم الباحث عن آداب المناظرة والبحث، فإنّ العلماء اختلفوا في هذا المطلب، لكنّه لا يعنينا الآن.. كما إنّا لم نفرّق هنا بين «الجدل» وبين «الاحتجاج» وبين «المناظرة»، فليتنبّه إلى ذلك.

علم الكلام:

قد أشرنا إلى أنّ «علم الجدل» لا يختصّ بمطلبٍ دون غيره، أو مسألة دون أُخرى، فإنّه علم يستعمل في شتّى المسائل الخلافية، من فقهٍ وحديثٍ وفلسفةٍ واقتصاد وسياسة... وغيرها من العلوم، إذ يقيم كلّ ذي رأي حجّته المعتبرة على دعواه وما يتبنّاه، ثمّ يتناظران طبق القواعد المقرّرة والأُصول المؤسّسة، حتّى يتميّز الحقّ عن الباطل، والصواب من الخطأ.

ومن العلوم التي كثر الجدل في مسائلها وما يزال هو: «علم الكلام».

تعريف علم الكلام وفائدته:

والظاهر أنّ لا اختلاف كبير بين العلماء في تعريف علم الكلام، وفائدته، والغرض من وضعه وتأسيسه.

* قال القاضي عضد الدين الإيجي[1]:

«الكلام: علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشُبه».

قال: «وفائدته أمور:

الأوّل: الترقّي من حضيض التقليد إلى ذروة الإيقان.

الثاني: إرشاد المسترشدين بإيضاح المحجّة، وإلزام المعاندين بإقامة الحجّة.

الثالث: حفظ قواعد الدين عن أن تزلزلها شبه المبطلين.

---

(١) هو: عضد الدين، أبو الفضل، عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالغفّار بن أحمد الإيجي الشيرازي الشافعي، القاضي، وُلد بإيج من نواحي شيراز بعد السبعمئة، عالم بالأُصول والمعاني والبيان والنحو والفقه وعلم الكلام، له مصنّفات، منها: الرسالة العضدية في الوضع، جواهر الكلام، الفوائد الغياثية، شرح مختصر ابن الحاجب، المواقف في علم الكلام.

توفّي مسجوناً بقلعة دريميان سنة ٧٥٦هـ.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى ـ للسبكي ـ ١٠ / ٤٦ رقم ١٣٦٩، الدرر الكامنة ٢ / ١٩٦ رقم ٢٢٧٩، معجم المؤلّفين ٢ / ٧٦ رقم ٦٧٥٦، الأعلام ٣ / ٢٩٥.

الرابع: أن يبنىٰ عليه العلوم الشرعية فإنّه أساسها.

الخامس: صحّة النيّة والاعتقاد، إذ بها يرجىٰ قبول العمل».

قال:

«وغاية ذلك كلّه: الفوز بسعادة الدارين»[١].

* وقال سعد الدين التفتازاني[٢]:

«الكلام هو: العلم بالعقائد الدينية عن الأدلّة اليقينية».

قال: «وغايته: تحلية الإيمان بالإيقان».

«ومنفعته: الفوز بنظام المعاش، ونجاة المعاد»[٣].

---

(١) المواقف في علم الكلام: ٧ ـ ٨.

(٢) هو: سعد الدين مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني، وُلد بتفتازان ـ قرية كبيرة من نواحي نَسا، وراء الجبل، من مدن خراسان ـ سنة ٧١٢، وقيل: ٧٣٢هـ؛ من أئمّة العربية والبيان والمنطق، عالم بالفقه والأُصول والتفسير والكلام، له مؤلّفات كثيرة، منها: تهذيب المنطق، المطوّل في البلاغة، حقائق التنقيح في الأُصول، حاشية علىٰ تفسير الكشّاف للزمخشري، شرح العقائد النسفية، شرح المقاصد.

توفّي بسمرقند سنة ٧٩٢، وقيل: ٧٩١ و٧٩٣.

انظر: الدرر الكامنة ٤ / ٢١٤ رقم ٤٩٣٣، معجم البلدان ٢ / ٤١ رقم ٢٥٤٥ و ج ٥ / ٣٢٥ رقم ١١٩٩٧، البدر الطالع ٢ / ١٦٤ رقم ٥٤٨، معجم المؤلّفين ٣ / ٨٤٩ رقم ١٦٨٥٦، الأعلام ٧ / ٢١٩.

(٣) شرح المقاصد في علم الكلام ١ / ١٦٣ و ١٧٥.

* والفيّاض اللاهيجي[١]، شارح التجريد من أصحابنا، ذكر كِلا التعريفين في كتاب شوارق الإلهام في شرح تجريد الكلام[٢].

فالغرض الذي من أجله وُضع علم الكلام من قبل علماء الإسلام هو إقامة الحجّة المعتبرة من العقل والنقل «بالتي هي أحسن» على أُصول الدين، إرشاداً للمسترشدين، وإلزاماً للمعاندين، ولتحفظ به قواعد الدين عن أن تزلزلها شبه المبطلين، ولأنّ العقائد الدينية هي الأساس للعلوم الشرعية والأحكام العملية، فمَن صحّت عقائده قُبلت أعماله الشرعية، وكيف تُقبل الأعمال عن العقائد الباطلة أو ممّن هو في شكٍّ من أمر دينه؟!

---

(١) هو: الشيخ عبدالرزّاق بن علي بن الحسين اللاهيجي الجيلاني، الملقّب بالفيّاض؛ كان عالماً محقّقاً مدقّقاً حكيماً، من علماء الكلام، درّس بقم، وهو من تلامذة المولىٰ صدر الدين محمّد الشيرازي، وصهره علىٰ ابنته، له مؤلّفات، منها: شوارق الأنوار وبوارق الأسرار في الحكمة، الكلمات الطيّبة في المحاكمة بين ملّا صدرا وبين الميرداماد، ديوان شعر فارسي، حواشٍ علىٰ حاشية الخضري، شوارق الإلهام في شرح تجريد الكلام.

قيل: توفّي سنة ١٠٥١، وقال آقا بزرگ الطهراني: وهو اشتباه، والصحيح أنّه توفّي سنة ١٠٧٢.

انظر: رياض العلماء ٣ / ١١٤، أعيان الشيعة ٧ / ٤٧٠، طبقات أعلام الشيعة ٢ / ١٤١ / رقم ٧١٨٥، الأعلام ٣ / ٣٥٢.

(٢) شوارق الإلهام ١ / ٥.

فعِلم الكلام ـ بالنظر إلى موضوعه ـ من أهمّ العلوم الضرورية للأُمّة؛ لأنّه المتكفّل لبيان ما على المكلّفين الالتزام به من الناحية الاعتقادية، كما أنّ علم الفقه يتكفّل بيان ما يجوز وما لا يجوز عليهم من الناحية العملية، مع جواز التقليد فيه.

وكما أنّ بقاء الشريعة المقدّسة في أحكامها الفرعية بعلم الفقه وجهود الفقهاء فيه، كذلك علم الكلام وآثار المتكلّمين في الحفاظ على الأُصول الاعتقادية.

على إنّ من الواضح أنّه إذا استوعب الإنسان الأدلّة والبراهين على المعقدات الحقّة الصحيحة، تمكّن من الدفاع عنها والإجابة عن الشبهات المطروحة حولها، بل ودعوة الآخرين إليها بالقلم واللسان....

ومن هنا كثر اهتمام العلماء بهذا العلم، وكثرت الكتب المؤلّفة فيه من مختلف المذاهب الإسلامية....

من كتب الإمامية في أُصول الدين:

وهذه أسماء بعض الكتب المؤلّفة في أصول الدين من قبل علماء الإمامية في مختلف القرون:

١ ـ أوائل المقالات: للشيخ أبو عبدالله محمّد بن محمّد بن النعمان البغدادي، الملقّب بالمفيد، المتوفّى سنة ٤١٣.

٢ ـ الذخيرة في علم الكلام: للسيّد المرتضى علم الهدى علي بن

الحسين الموسوي البغدادي، المتوفّىٰ سنة ٤٣٦.

٣ ـ تقريب المعارف: للشيخ أبي الصلاح تقي الدين الحلبي، المتوفّىٰ سنة ٤٤٧.

٤ ـ كنز الفوائد: للشيخ أبي الفتح الكراجكي، المتوفّىٰ سنة ٤٤٩.

٥ ـ الاعتقاد الهادي إلى طريق الرشاد: للشيخ أبي جعفر الطوسي، المتوفّىٰ سنة ٤٦٠.

٦ ـ الاعتصام في علم الكلام: للشيخ زين الدين علي بن عبدالجليل البياضي، من علماء القرن السادس.

٧ ـ المنقذ من التقليد: للشيخ سديد الدين محمود الحمصي الرازي، من علماء القرن السادس.

٨ ـ التجريد: للشيخ نصير الدين محمّد بن محمّد الطوسي، المتوفّىٰ سنة ٦٧٢.

٩ ـ المسلك في أُصول الدين: للشيخ نجم الدين أبي القاسم جعفر بن الحسن، المحقّق الحلّي، المتوفّىٰ سنة ٦٧٦.

١٠ ـ قواعد المرام في علم الكلام: للشيخ كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني، المتوفّىٰ سنة ٦٧٩.

١١ ـ مناهج اليقين في أُصول الدين.

١٢ ـ كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد.

١٣ ـ نهج الحقّ وكشف الصدق.

١٤ ـ نهج المسترشدين في أصول الدين.

١٥ ـ الباب الحادي عشر، في أُصول الدين.

والخمسة الأخيرة كلّها للشيخ أبي منصور الحسن بن يوسف بن المطهّر الحلّي، المتوفّىٰ سنة ٧٢٦، وله كتب أُخرىٰ في أُصول الدين غير ما ذُكر.

من كتب أهل السُنّة في أُصول الدين:

ومن أشهر كتب أهل السُنّة في أُصول الدين:

١ ـ تمهيد الأوائل: للباقلاني.

٢ ـ الأربعين في أُصول الدين: للفخر الرازي.

٣ ـ العقائد: للنسفي.

٤ ـ شرح العقائد النسفية: للتفتازاني.

٥ ـ المواقف في علم الكلام: للإيجي.

٦ ـ شرح المواقف: للشريف الجرجاني.

٧ ـ شرح المقاصد: للتفتازاني.

٨ ـ الإبانة عن أُصول الديانة: للأشعري.

٩ ـ بحر الكلام: للنسفي.

١٠ ـ الصحائف: للسمرقندي.

١١ ـ طوالع الأنوار: للبيضاوي.

١٢ ـ زبدة الكلام: لصفي الدين الهندي الأرموي.

١٣ ـ أبكار الأفكار: للآمدي.

١٤ ـ مشارق النور: لعبدالقادر البغدادي.

١٥ ـ شرح التجريد: للعلاء القوشجي.

موضوعات كتب أُصول الدين:

وموضوعات كتب أُصول الدين في الأصل هي: إثبات الصانع وصفاته، ومسائل العدل، ثمّ النبوّة والإمامة، والمعاد.

إلّا أنّ مناهج المتكلّمين في كتبهم في أُصول الدين مختلفة، ولكنّ المتعارف بينهم إيراد مسائل من باب المقدّمة، تتعلّق بالمعلوم، فيقسّمونه إلى الموجود والمعدوم، ثمّ يقسّمون الموجود إلى الممكن والواجب، والممكن ينقسم إلى الجوهر والعرض، ثمّ يذكرون ما للجوهر والعرض من الأحكام أو الأقسام.

ثمّ يشرعون في إثبات واجب الوجود.. ثمّ يبحثون عن صفاته تعالى، من القدرة، والعلم، والحياة، والإرادة، والإدراك، والتكلّم... وعمّا يستحيل عليه من الصفات، كالمماثلة لغيره، والتركّب، والتحيّز، وقيام الحوادث به، واستحالة رؤية غيره له سبحانه...

ثمّ يدخلون في مسائل العدل، ويتعرّضون هنا لمسألة الحسن

والقبح العقليّين، وللجبر والاختيار....

ثمّ يأتي دور مباحث النبوّة، وصفات النبيّ، من العصمة ونحوها، ويبحثون في الإمامة بعد النبوّة فتطرح هنا جميع المسائل الخلافية في الإمامة والإمام بعد النبيّ صلىٰ الله عليه وآله وسلّم.

ثمّ يبحثون عن المعاد، في مسائل كثيرة....

هل علم الكلام من أسباب هزائمنا؟

وإذا عرفنا موقع علم الكلام في الإسلام، ومدىٰ تأثيره في حفظ الدين والشريعة المقدّسة، فسوف يكون من المقطوع به ضرورة تعلّم هذا العلم وتطويره ونشره، فكيف يصحّ القول حينئذٍ بأنّ علم الكلام من أسباب هزائم المسلمين أمام أعداء الإسلام؟!

فإنّه طالما بُنيت الأُصول الاعتقادية علىٰ الحقّ، وأُسّست علىٰ الكتاب والسُنّة الصحيحة والعقل السليم، ثمّ قصد بالبحث عنها الوصول إلىٰ الحقيقة والواقع في كلّ مسألةٍ خلافية، مع التزام الباحث ـ لا سيّما في مرحلة إقامة الحجّة علىٰ الغير ـ بالعدل والإنصاف والأخلاق الكريمة والقواعد المقرّرة للمناقشة والمناظرة، هذه الأُمور التي أشار إليها القرآن بقوله: ﴿بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾، كان علم الكلام من خير أسباب صمودنا وثباتنا أمام الأعداء، ووحدتنا فيما بيننا.

أمّا إذا كان الغرض من علم الكلام والاستفادة منه هو التغلّب على

الخصم ـ ولو بالسبّ والشتم ـ فلا شكّ أنّ هذا الأُسلوب فاشل، وأنّه سيؤدّي إلى تمزّق المسلمين وتفرّق صفوفهم، وإلى الهزيمة أمام الأعداء.

فالقول بأنّه «لقد فشل أُسلوب علم الكلام حتّى الآن» وأنّه «أحد أسباب هزائمنا»(١) على إطلاقه ليس بصحيح.

وفي الجملة، فإنّ علم الكلام من العلوم الإسلامية الأساسية، ولم يكن العلم في يوم من الأيّام من أسباب ضعف المسلمين وهزيمتهم، بل كان ـ متى ما استخدم على حقيقته واتّبعت أساليبه الصحيحة ـ من أسباب وحدة المسلمين ورصّ صفوفهم وصمودهم أمام الخصوم.

إنّا لا ننكر أنّ بعض المتكلّمين اتّخذوا علم الكلام وسيلةً لتوجيه عقائدهم الباطلة وأفكارهم الفاسدة، إلّا أنّ هذا لا يختصّ بعلم الكلام، فقد اتخِذ غيره من العلوم الإسلامية وسيلةً للأهداف والأغراض المخالفة للحق والدين، وهذا لا يسوّغ اتّهام «العِلم»، بل على الناس أن يفرّقوا بين المتكلّمين، فيعرفوا المحقّ منهم فيتّبعوه ويعرفوا المغرض فيحذروه.

وإنّا لنعتقد أنّ طرح المسائل الخلافية بين العلماء، ثمّ عرضها على الكتاب والسُنّة والعقل السليم والمنطق الصحيح المقبول لدى

(١) مجلّة الغدير، العددان ٨ ـ ٩، الصفحة ٩٠.

العقلاء، وتحكيم الأدلّة المتينة والحجج المعتبرة، هو من خير الطرق لتحقيق الوحدة بين المسلمين....

وهذا هو الغرض الذي لأجله أُسّس علم الكلام، فهذا العلم في الحقيقة يدعو إلى الوحدة والوئام، ويحذّر من التفرّق والخصام، فهو لا يتنافىٰ مع وحدة المسلمين وحسب، بل من أسبابها ووسائلها إن استخدم علىٰ الطريقة الصحيحة وابتُغي به الحقّ والصواب، وبالله التوفيق.

أثر علم الكلام في التشيّع:

وكما ذكرنا.. فإنّه إذا كان الاستدلال منطقياً والبحث سليماً، وكانت الأدلّة مستندة إلى ما لا محيص عن قبوله والتسليم به، فلا شكّ في تأثيره في القلوب الطالبة للحقّ، والمحبّة للخير والفلاح... وهذا هو السرّ في الأمر بالجدل بالتي هي أحسن....

وقد كان الجدل بالتي هي أحسن من أولىٰ الطرق والأساليب التي سلكها الأنبياء والأوصياء وسائر المصلحون في هداية البشرية إلى الصراط المستقيم.

وبالفعل.. فقد كان لعلم الكلام والجدل الصحيح، المستند إلى الكتاب والسُنّة والعقل والحجج المعتبرة المقبولة، الأثر البالغ في تقدّم مذهب الإمامية وتشيّع الأمم....

فهناك المئات من الناس في مختلف البلدان تشيّعوا ببركة كتاب المراجعات لآية الله السيّد عبدالحسين شرف الدين قدّس سرّه.

وتلك قصّة العلامة الحلّي وتشيّع أُمّةٍ بكاملها علىٰ أثر مناظرة واحدة قام بها مع كبار علماء عصره من أهل السُنّة في البلاد الايرانية.

وتشيّع بلاد جبل عامل كان علىٰ يد أبي ذرّ الغفاري رضي الله عنه، كما يحدّثنا كبار علماء المنطقة[1].

فظهر ـ بهذا المختصر ـ ما في قول القائل، وهو يتهجّم علىٰ علم الكلام: «لم يتشيّع سُنّي إلّا علىٰ مستوىٰ الأفراد والقناعات»[2].

من المسائل الخلافية في علم الكلام:

ولعلّ من أهمّ ما وقع فيه الخلاف بين الشيعة الاثني عشرية وبين غيرهم هي المسائل التالية:

١ ـ في صفات الباري، وأنّها هل هي عين الذات أو زائدة عليها؛ فقال الإمامية بأنّ صفاته تعالىٰ عين ذاته وليست زائدة عليها.

٢ ـ في التجسيم، وهذا ما نفاه الإمامية وعدّوا القول به كفراً، لكنّ بعض الفرق يقولون بأنّ لله يداً ورجلاً، وأنّه يصعد وينزل... تعالىٰ الله

---

(١) أمل الآمل في علماء جبل عامل ١ / ١٣، تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام: ٣٥١.

(٢) مجلّة الغدير، العددان ٨ ـ ٩، الصفحة ٩٠.

عن ذلك علوّاً كبيراً.

٣ ـ في القرآن، فقالت الإمامية بحدوثه وقال الآخرون بقدمه، وللمسألة قضايا وحوادث مذكورة في السير والتواريخ.

٤ ـ في أفعال العباد، فقال قوم بالجبر وقال آخرون بالتفويض، وذهبت الإمامية إلى أنّه لا جبر ولا تفويض، بل أمر بين الأمرين.

٥ ـ في مسائل العدل، فقالت الإمامية بأنّ الله لا يفعل القبيح، وأنّه يريد الطاعات ويكره المعاصي، وأنّه يفعل لغرض وحكمة، وأنّه يمتنع عليه التكليف بما لا يطاق.. إلى غير ذلك.

٦ ـ في الإمامة والخلافة بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، فالإمامية يقولون بأنّ الخليفة بعده هو عليّ بن أبي طالب بنصٍّ من الله ورسوله، وقال أهل السُنّة بأنّه أبو بكر بن أبي قحافة بانتخابٍ من الناس.

الإمامة:

وكانت الإمامة من بين المباحث في أُصول الدين والمسائل الخلافية منها، أشدّها حسّاسية وأهمّيةً، بل هي المسألة المتقدّمة على غيرها بالزمان والمرتبة، ولذا قالوا:

«أعظم خلاف بين الأُمّة خلاف الإمامة، إذ ما سُلّ سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سُلّ على الإمامة في كلّ زمان»[1].

---

(١) الملل والنحل ١ / ١٣.

وجوب الإمامة:

والمسلمون لم يختلفوا في أصل «الإمامة» بل اتّفقوا على وجوبها، وهذا ما نصّ عليه كبار العلماء من الشيعة والسُنّة.

قال ابن حزم: «اتّفق جميع أهل السُنّة وجميع المرجئة وجميع المعتزلة وجميع الشيعة وجميع الخوارج على وجوب الإمامة، وأنّ الأُمّة فرض واجب عليها الانقياد لإمام عادل يقيم فيهم أحكام اللّه، ويسوسهم بأحكام الشريعة التي أتى بها رسول اللّه صلّى اللّه عليه [وآله] وسلّم... والقرآن والسُنّة قد وردا بإيجاب الإمام...»[1].

أمّا الإمامية الاثنا عشرية فكان اهتمامهم بأمر الإمامة من جهة أنّها عندهم من صلب أُصول الدين كما سيأتي، وقد ورد في الروايات عن أئمّتهم عليهم السّلام في الإمامة:

«إنّ الإمامة أُسّ الإسلام النامي، وفرعه السامي....

إنّ الإمامة زمام الدين، ونظام المسلمين، وصلاح الدنيا، وعزّ المؤمنين»[2].

ومن كلماتهم عليهم السلام في الإمام:

«بالإمام تمام الصلاة والزكاة والصيام والحجّ والجهاد، وتوفير

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٣/٣.

(٢) الكافي ١ / ٢٢٤، إكمال الدين وإتمام النعمة: ٦٧٧، معاني الأخبار: ٩٧.

الفيء والصدقات، وإمضاء الحدود والأحكام، ومنع الثغور والأطراف»(١).

وقال العلاّمة الحلّي في مقدّمة كتابه منهاج الكرامة في معرفة الإمامة: «أمّا بعد، فهذه رسالة شريفة، ومقالة لطيفة، اشتملت على أهمّ المطالب في أحكام الدين، وأشرف مسائل المسلمين، وهي مسألة الإمامة، التي يحصل بسبب إدراكها نيل درجة الكرامة، وهي أحد أركان الإيمان المستحقّ بسببه الخلود في الجنان، والتخلّص من غضب الرحمن»(٢).

تعريف الإمامة:

وممّا يشير إلى أهمّية الإمامة وعظمتها عند المسلمين ما جاء في كتبهم في تعريفها، المتّفق عليه بينهم:

قال القاضي الإيجي: «قال قوم: الإمامة رئاسة عامّة في أُمور الدين والدنيا....

ونقض بالنبوّة....

والأولى أن يقال: هي خلافة الرسول في إقامة الدين، بحيث يجب اتّباعه على كافّة الأمّة»(٣).

---

(١) الكافي ١ / ٢٢٤، إكمال الدين وإتمام النعمة: ٦٧٧، معاني الأخبار: ٩٧.

(٢) انظر: شرح منهاج الكرامة: ١ / ١٥ ط ١.

(٣) المواقف في علم الكلام: ٣٩٥.

وقال التفتازاني: «الإمامة رئاسة عامّة في أمر الدين والدنيا خلافةً عن النبيّ...»[١].

وقال العلاّمة الحلّي بتعريف الإمامة: «الإمامة رئاسة عامّة في أمور الدين والدنيا لشخص من الأشخاص نيابةً عن النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم»[٢].

فقال الفاضل المقداد السيوري[٣] بشرحه:

«الإمامة رئاسة عامّة في أمور الدين والدنيا لشخصٍ إنساني.

فالرئاسة جنس قريب، والجنس البعيد هو النسبة، وكونها عامّة فصل يفصلها عن ولاية القضاة والنوّاب. و(في أُمور الدين والدنيا) بيان

(١) شرح المقاصد ٥ / ٢٣٢.

(٢) الباب الحادي عشر: ٨٢.

(٣) هو: شرف الدين أبو عبداللّه مقداد بن عبداللّه بن محمّد بن الحسين بن محمّد السيوري الحلّي الأسدي، كان عالماً فاضلاً متكلّماً محقّقاً مدقّقاً، من تلامذة الشهيد الأول الشيخ محمّد بن مكّي العاملي، له تصانيف، منها: شرح نهج المسترشدين في أُصول الدين، كنز العرفان في فقه القرآن، شرح مبادىء الأُصول، تجويد البراعة في شرح تجريد البلاغة، النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر.

توفّي بالنجف الأشرف في ٢٦ جمادى الآخرة سنة ٨٢٦.

انظر: أمل الآمل ٢ / ٣٢٥ رقم ١٠٠٢، طبقات أعلام الشيعة / القرنين التاسع والعاشر ٤ / ١٣٨، الذريعة ٢٤ / ١٨ رقم ٩٤، معجم المؤلّفين ٣ / ٩٠٦ رقم ١٧٢٠٠، الأعلام ٧ / ٢٨٢.

لمتعلّقها، فإنّها كما تكون في الدين فكذا في الدنيا.

وكونها لشخص إنساني، فيه إشارة إلى أمرين:

أحدهما: إنَّ مستحقّها يكون شخصاً معيّناً معهوداً من الله تعالى ورسوله، لا أيّ شخص اتّفق.

وثانيهما: إنّه لا يجوز أن يكون مستحقّها أكثر من واحد في عصر واحد.

وزاد بعض الفضلاء في التعريف: بحقّ الأصالة، وقال في تعريفها: الإمامة رئاسة عامة في أُمور الدين والدنيا لشخص إنساني بحقّ الأُصالة. واحترز بهذا عن نائب يفوّض إليه الإمام عموم الولاية، فإنّ رئاسته عامّة لكن ليست بالأصالة.

والحقّ: إنّ ذلك يخرج بقيد العموم، فإنّ النائب المذكور لا رئاسة له على إمامه، فلا تكون رئاسته عامّة.

ومع ذلك كلّه، فالتعريف ينطبق على النبوّة. فحينئذٍ زاد فيه: بحقّ النيابة عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم أو بواسطة بشر»[١].

هذا، وقد أورد الفيّاض اللاهيجي في شرح التجريد كِلا تعريفي الإيجي والتفتازاني، وارتضاهما[٢] ممّا يدلّ على أنّ المقصد واحد وإن

(١) النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر: ٤٤.

(٢) شوارق الإلهام في شرح تجريد الكلام ١ / ٥.

اختلفت الألفاظ وتنوّعت التعاريف.

وهذا هو المهمّ في المقام، فإنّ علماء الفريقين متّفقون على تعريف الإمامة بما ذُكر.

الإمامة من أُصول الدين:

ومن هذا التعريف ـ المتّفق عليه بين الشيعة والسُنّة ـ يتبيّن أنّ الإمامة من أُصول الدين وليست من الفروع، لأنّها نيابة عن النبيّ، فهي من شؤون النبوّة ومتعلّقاتها.

مضافاً إلى أحاديث اتّفقوا عليها، كقوله صلّىٰ اللّه عليه وآله وسلّم: **«من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتةً جاهلية»** وقد روي هذا الحديث بألفاظٍ مختلفةٍ، لكن لابدّ وأن يكون المراد منها معنىً واحداً وهو ما دلّ عليه اللفظ المذكور.

وهو بهذا اللفظ في عدّةٍ من الكتب كشرح المقاصد[1].

وفي مسند أحمد وغيره بلفظ: **«من مات بغير إمام مات ميتةً جاهلية»**[2]...

---

(١) شرح المقاصد ٥ / ٢٣٩، شرح العقائد النسفية: ٢٣٢.

(٢) مسند أحمد ٤ / ٩٦.

وانظر: صحيح مسلم ٦ / ٢٢، مسند الطالسي: ٢٥٩ ح ١٩١٣، المعجم الكبير ـ للطبراني ـ

وبلفظ: «**من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية**» كما في بعض الكتب[1]..

وله ألفاظ أخرى[2].

فإنّ هذا الحديث دليل صريح على وجوب معرفة الإمام، والاعتقاد بولايته الإلهيّة، ووجوب طاعته والانقياد له، وإنّ الجاهل به أو الجاحد له يموت على الكفر، كما هو حكم من كان كذلك بالنسبة إلى نبوّة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم.

↩ ١٩ / ٣٨٨ح ٩١٠، مسند الشاميين ٢ / ٤٣٧ح ١٦٥٤، حلية الأولياء ـ لأبي نُعيم ـ ٣ / ٢٢٤ وقال: «هذا حديث صحيح ثابت، أخرجه مسلم بن الحجاج في صحيحه عن عمرو بن علي، عن ابن مهدي، عن هشام بن سعد، عن زيد» وهو ما مرّ تخريجه آنفاً، جامع الأحاديث ـ للسيوطي ـ ٧ / ٣٨٤ح ٢٣١١٤ و ٢٣١١٦، كنز العمّال ١ / ١٠٣ح ٤٦٤ وج ٦ / ٦٥ح ١٤٨٦٣.

(١) السنن الكبرى ـ للبيهقي ـ ٨ / ١٥٦.

وانظر: صحيح مسلم ٦ / ٢٢، المعجم الكبير ـ للطبراني ـ ١٩ / ٣٣٤ح ٧٦٩، إتحاف السادة المتّقين ٦ / ١٢٢.

(٢) انظر: السنّة ـ لابن أبي عاصم ـ: ٤٨٩ح ١٠٥٧، مسند أبي يعلى ١٣ / ٣٦٦ح ٧٣٧٥، المعجم الكبير ـ للطبراني ـ ١٠ / ٢٨٩ح ١٠٦٨٧، المعجم الأوسط ١ / ١٢٧ح ٢٢٧، وج ٦ / ١٢٨ح ٥٨٢٠، شرح نهج البلاغة ـ لابن أبي الحديد ـ ١٣ / ٢٤٢، الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان ٧ / ٤٩ح ٤٥٥٤، مجمع الزوائد ٥ / ٢٢٥، جامع الأحاديث ـ للسيوطي ـ ٧ / ٣٨٤ح ٢٣١١٣، كنز العمّال ١ / ١٠٣ح ٤٦٣.

وبما ذكرناه غنىً وكفاية عن غيره من الأدلّة.

ومن هنا، فقد حكي عن بعض الأشاعرة، كالقاضي البيضاوي، موافقة الإمامية في أنّ الإمامة أصل من أُصول الدين[١]، وعن بعضهم، كالتفتازاني، أنّها بعلم الفروع أليق[٢]، والمشهور بينهم كونها من المسائل الفرعيّة.

على من يجب نصب الإمام؟

وكأنّ الوجه في قول المشهور منهم بكون الإمامة من الفروع المتعلّقة بأفعال المكلّفين: أنّ نصب الإمام واجب على الأُمّة لا على اللّٰه..

قال السعد التفتازاني:

«نصب الإمام واجب على الخلق سمعاً عندنا وعند عامة المعتزلة، وعقلاً عند بعضهم، وعلى اللّٰه عند الشيعة... لنا وجوه... الأوّل ـ وهو العمدة ـ: إجماع الصحابة، حتّى جعلوا ذلك أهمّ الواجبات، واشتغلوا به عن دفن الرسول...»[٣].

إنّهم قالوا بوجوب نصب الإمام....

---

(١) منهاج الوصول في معرفة علم الأُصول ـ المطبوع مع الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج ـ: ١٦٧.

(٢) شرح المقاصد ٥ / ٢٣٢.

(٣) شرح المقاصد ٥ / ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

ثمّ قالوا بأنّ النبيّ صلّىٰ اللّٰه عليه وآله وسلّم مات بلا وصيةٍ! وأنكروا أن يكون هناك نصّ أو تعيين من اللّٰه ورسوله بالإمامة لأحدٍ من بعده....

فكان وجوب نصبه من وظائف المكلّفين[1]....

والدليل العمدة علىٰ ذلك: إجماع الصحابة، حتّى جعلوا ذلك أهمّ الواجبات واشتغلوا به عن دفن الرسول....

وإذا كان هذا هو العمدة في الأدلّة، فالأمر سهل.. ففي هذا الدليل نظر من وجوه[2]، أحدها: عدم تحقّق هذا الإجماع!

نعم، ترك أبو بكر وعمر ومن تابعهما جنازة رسول اللّٰه صلّىٰ اللّٰه عليه وآله وسلّم علىٰ الأرض، وأسرعوا إلى سقيفة بني ساعدة حيث اجتمع جمع من الأنصار للنظر في أمر الخلافة.. ثمّ أقبلوا علىٰ بني هاشم ومن بقي معهم حول الجنازة، يطالبونهم البيعة لأبي بكر!

فالّذين «جعلوا ذلك أهمّ الواجبات».. «حتّىٰ قدّموه علىٰ دفن

---

(١) راجع ـ تثبيت الإمامة ـ لأبي نعيم ـ: ٧٠ ـ ٧٣ ح ٢٧ ـ ٣٠، غياث الأُمم ـ للجويني ـ: ٥٥ ـ ٦٥، الأربعين في أصول الدين ـ للفخر الرازي ـ ٢ / ٢٥٥ ـ ٢٥٦.

(٢) منها: إنّه إذا كان نصب الإمام بعد النبيّ من أهمّ الواجبات، حتّى إنّ القوم تركوا جنازته علىٰ الأرض ـ مع ما فيه من الوهن للإسلام والنبيّ ـ وراحوا يعيّنون الخليفة له والإمام بعده، فلماذا ترك النبيّ نفسه «أهمّ الواجبات» هذا، وترك الدين والمسلمين عرضةً للأهواء كما يزعمون؟!

النبيّ» هم طائفة من الصحابة، وليس كلّهم.

هذا بناءً على أن يكون اجتماع الأنصار في السقيفة للنظر في أمر الخلافة.

أمّا بناءً على ما قيل من أنّهم اجتمعوا هناك للنظر في شؤونهم الخاصّة بهم، وللاتّفاق على رأي واحد في التعامل مع المهاجرين... ونحو ذلك... فالأمر أوضح....

وتقول الشيعة:

١ ـ أمر الإمامة بيد الله سبحانه.

٢ ـ ويجب عليه نصب الإمام.

٣ ـ وإنّه قد فعل[1].

أمّا أنّ أمرها بيده، فيدلُّ عليه الكتاب والسُنّة، ومن ألطف ما وجدته من السُنّة في هذا الباب، ما رواه أرباب السير:

«وذكر ابن إسحاق: أنّه صلّى الله عليه [وآله] وسلّم عرض نفسه على كندة وكلب، أي إلى بطن منهم يقال لهم: بنو عبدالله، فقال لهم: إنّ الله قد أحسن اسم أبيكم، أي: عبدالله، أي: فقد قال صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: أحبّ الأسماء إلى الله عزّوجلّ عبدالله وعبدالرحمن. ثمّ عرض

(١) انظر: الإفصاح في إمامة أمير المؤمنين عليه السّلام: ٢٧ ـ ٢٩، المقنع في الإمامة: ٤٧ ـ ٥٤، الألفين: ٣١ ـ ٣٤.

عليهم فلم يقبلوا منه ما عرض عليهم.

وعرض علىٰ بني حنيفة وبني عامر بن صعصعة، أي فقال له رجل منهم:

أرأيت إن نحن بايعناك علىٰ أمرك، ثمّ أظفرك اللّٰه علىٰ من خالفك، أيكون لنا الأمر من بعدك؟

فقال: الأمر إلى اللّٰه يضعه حيث شاء.

فقال له: أنقاتل العرب دونك ـ وفي رواية: أنهدف نحورنا للعرب دونك، أي: نجعل نحورنا هدفاً لنبلهم ـ فإذا أظهرك اللّٰه كان الأمر لغيرنا؟! لا حاجة لنا بأمرك. وأبو عليه»[1].

فإنّ هذا الخبر جديرٌ بالملاحظة الدقيقة..

لقد كان رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم ـ حين عرض نفسه علىٰ تلك القبيلة ودعاهم إلى التوحيد ـ في أصعب الظروف وأشقّها، إنّه كان يطلب من القوم ـ حسب هذه الأخبار ـ أن يؤمنوا به ويحموه من كيد المشركين وأذاهم.. «فيردّون عليه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم أقبح الردّ، يقولون له: أسرتك وعشيرتك أعلم بك حيث لم يتبعوك».

إنّه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم كان يعنيه حتّى الرجل الواحد يؤمن به ويتّبعه ويمنعه من أن يلحقه الأذىٰ من قريش وغيرها.

---

(١) السيرة النبوية ـ لابن هشام ـ ٢ / ٢٧١ـ٢٧٢، السيرة الحلبية ٢ / ١٥٤.

ومع كلّ هذا، فلمّا طلبت منه تلك القبيلة أن يعدّهم برئاسةٍ إن أظفره الله على من خالفه! أجاب بكلّ صراحةٍ وبلا أيّ تردّد: «الأمر إلى الله يضعه حيث شاء» أي: ليس أمر خلافته من بعده بيده، كما لم يكن أمر نبوّته بيده..

إنّ هذا الخبر لمن أقوى الأدلّة السمعية على إنّ نصب الإمام بيد الله سبحانه وتعالى، وليس الأمر بيد الرسول فضلاً عن أن يترك إلى الناس!!

وأمّا وجوب النصب على الله، فلوجوه، منها: وجوب اللطف عليه.

وأمّا أنّه قد نصب الإمام بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، فيدلّ عليه الآيات الكثيرة من القرآن الكريم، والأحاديث القطعية عن النبيّ العظيم، وهذا هو موضوع كتب الإمامة التي ألّفها علماء الإمامية.

من هو الإمام بعد النبيّ؟!

تقول الشيعة: إنّ الله سبحانه ورسوله صلّى الله عليه وآله وسلّم قد عيّنا عليّاً ونصباه خليفةً بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم.

ويقول أهل السُنّة: بأنّ الخليفة بعد النبي هو أبو بكر، باختيار من الناس.

وقد تمّ استدلال الشيعة الإمامية على إمامة عليّ بعد رسول الله في

ثلاثة فصول:

١ ـ الأدلّة علىٰ إمامته من الكتاب والسُنّة.

٢ ـ الدليل علىٰ إمامته من العقل، وهو يتشكّل من قياس صغراه من الحديث والسيرة والتاريخ: إنّ عليّاً كان أفضل الخلق بعد النبيّ؛ وكبراه من العقل: إنّ تقدّم المفضول علىٰ الفاضل قبيح.

٣ ـ الموانع من إمامة أبي بكر وصاحبيه، وذلك بالنظر إلى: تعريف الإمامة، والغرض منها، والشروط المعتبرة في الإمام....

ولقد أقامت الإمامية الحجج المعتبرة في هذه الفصول الثلاثة «بالتي هي أحسن».

إلتزام الإمامية بالجدل بالتي هي أحسن:

ومن ذلك احتجاجهم علىٰ القائلين بإمامة أبي بكر بما يصدّقونه ويعتقدون به من الأدلّة والحجج، واستنادهم إلى كتب القوم وأقوال علمائهم كما هي القاعدة الأصلية في المناظرة..

ففي الاستدلال بحديث غدير خمّ علىٰ إمامة عليٍّ عليه السّلام..

يقول الشيعي:

قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «**ألستُ أولىٰ بالمؤمنين من أنفسهم؟!** قالوا: بلىٰ.

قال: فمن كنت مولاه فعليٌّ مولاه، اللّهمّ والِ مَن والاه، وعادِ مَن

عاداه...».

فإذا قال بعض أهل السُنّة: هذا كذب[١]، لم يقله رسول الله!

قال الشيعي: أخرجه فلان وفلان... من أعلام أهل السنّة[٢].

وإذا قال الخصم: وأين كان عليٌّ في ذلك اليوم؟! كان باليمن...[٣].

اضطرّ الشيعي لأن يقول: روى قدومه من اليمن: فلان وفلان... من أهل السُنّة[٤].

---

(١) كابن تيميّة في منهاج السُنّة ٧/ ٣١٣_٣١٤.

(٢) انظر مثلاً: سنن ابن ماجة ١/ ٤٣ ح ١١٦، سنن الترمذي ٥/ ٥٩١ ح ٣٧١٣، السنن الكبرىٰ ـ للنسائي ـ ٥/ ١٠٧ ح ٨٣٩٧، مسند أحمد ١/ ٨٤ ومواضع عديدة أخرىٰ، مصنّف ابن أبي شيبة ٧/ ٤٩٤ ح ٢ ومواضع عديدة أخرىٰ، التاريخ الكبير ـ للبخاري ـ ١/ ٣٧٥ رقم ١١٩١، السنّة ـ لابن أبي عاصم ـ: ٥٩٠_٥٩٣ ح ١٣٥٤_١٣٧٦ بطرق عديدة، زوائد عبدالله بن أحمد بن حنبل: ٤١٣_٤١٩ ح ١٩٧_٢٠١، الذرّية الطاهرة: ١٦٨ ح ٢٢٨، مسند البزّار ٢/ ١٣٣ ح ٤٩٢ ومواضع عديدة أُخرىٰ، مسند أبي يعلىٰ ١/ ٤٢٨ ح ٥٦٧، صحيح ابن حبّان ٩/ ٤٢ ح ٦٨٩٢، المعجم الكبير ٣/ ١٨٠ ح ٣٠٥٢ ومواضع عديدة أُخرىٰ، المعجم الأوسط ٢/ ١٠ ح ١١١٥ ومواضع عديدة أُخرىٰ.

(٣) كالإيجي في المواقف: ٤٠٥.

(٤) انظر ذلك في: صحيح مسلم ٤/ ٤٠، سنن أبي داود ٢/ ١٩١ ح ١٩٠٥، سنن النسائي ٥/ ١٤٤، سنن ابن ماجة ٢/ ١٠٢٤ ح ٣٠٧٤، مسند أحمد ٣/ ٣٢٠، سنن الدارمي ٢/ ٣٤ ح ١٨٥١.

فإن عاد فقال: صدر الحديث: «ألستُ أولى...» لا أصل له[١].

قال الشيعي: رواية فلان وفلان... من أهل السُنّة...[٢].

فإن أنكر مجيء «المولى» بمعنى «الأولى»[٣].

أخرج له الشيعي قائمة بأسماء كبار اللغويّين من أهل السُنّة القائلين بمجيء «المولى» بمعنى «الأولى»[٤].

ويستدلّ الشيعي بقول رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم:

«أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها، فمن أراد المدينة فليأتها من بابها».

ويعترض بعض أهل السُنّة بأنّه كذبٌ على رسول الله[٥].

---

(١) كالتفتازاني في شرح المقاصد ٥ / ٢٧٤.

(٢) انظر صدر الحديث في: سنن ابن ماجة ١ / ٤٣ ح ١١٦، مسند أحمد ١ / ١١٨ ومواضع أخرى، مصنّف ابن أبي شيبة ٧ / ٥٠٣ ح ٥٥ وموضع آخر، السُنّة ـ لابن أبي عاصم ـ: ٥٩١ ح ١٣٦١ وموضع آخر، مسند البزّار ٢ / ١٣٣ ح ٤٩٢ وموضع آخر، مسند أبي يعلى ١ / ٤٢٩ ح ٥٦٧، ومواضع عديدة من معاجم الطبراني الثلاثة.

(٣) كالباقلاني في تمهيد الأوائل: ٤٥١، والآمدي في غاية المرام في علم الكلام: ٣٧٨، والدهلوي في التحفة الاثنا عشرية: ٢٠٨.

(٤) هو المحكيّ عن الكلبي والزجّاج والفرّاء وأبي عبيدة كما في تفسير الفخر الرازي ٢٩ / ٢٢٨، وانظر كذلك: صحيح البخاري ٦ / ٢٥٩، تنوير المقباس من تفسير ابن عبّاس: ٥٧٧.

(٥) كابن الجوزي في الموضوعات ١ / ٣٥٤، وابن تيميّة في الفتاوى الكبرى ٣ / ٢٧.

فـيجيب الشيعي: أخرجه فلان وفلان...[١] وصحّحه فلان وفلان...[٢] من أهل السُّنّة.

فيرجع الخصم ليقول: فأبو بكر و... أبواب كذلك![٣].

---

(١) أخرجه يحيىٰ بن معين في معرفة الرجال ١ / ٧٩ رقم ٢٣١ وج ٢ / ٢٤٢ رقم ٨٣١ و٨٣٢، وأحمد بن حنبل في فضائل الصحابة ٢ / ٧٨٩ ح ١٠٨١ بلفظ: «أنا دار الحكمة وعليٌّ بابها»، والترمذي في السنن ٥ / ٥٩٦ ح ٣٧٢٣ كما في الفضائل، والطبراني في المعجم الكبير ١١ / ٥٥ ح ١١٠٦١، الحاكم في المستدرك علىٰ الصحيحين ٣ / ١٣٧ ـ ١٣٨ ح ٤٦٣٧ ـ ٤٦٣٩، وأبو نعيم في حلية الأولياء ١ / ٦٤، وابن عبدالبرّ في الاستيعاب ٣ / ١١٠٢ والخطيب في تاريخ بغداد ٤ / ٣٤٨ وج ٧ / ١٧٣ وج ١١ / ٤٨ ـ ٤٩، وابن المغازلي في مناقب الإمام عليّ عليه السلام: ١١٥ ـ ١٢٠ ح ١٢٠ ـ ١٢٩، والديلمي في فردوس الأخبار ١ / ٤٢ ح ١٠٩، والبغوي في مصابيح السُّنّة ٤ / ١٧٤ ح ٤٧٧٢، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٤٢ / ٣٧٨ ـ ٣٨٢.

(٢) وقد صحّحه علىٰ سبيل المثال: يحيىٰ بن معين كما في كنز العمّال ١٣ / ١٤٨ ح ٣٦٤٦٤، وابن جرير الطبري في «تهذيب الآثار» كما في فتح الملك العلي: ٣٣، والحاكم النيسابوري والخطيب البغدادي كما تقدّم في الهامش السابق، والحافظ أبو محمّد الحسن بن أحمد السمرقندي في «بحر الأسانيد في صحاح المسانيد» كما في فتح الملك العلي: ٥، والسيوطي في «جمع الجوامع» كما في فتح الملك العلي: ٣٣، والمتّقي الهندي في كنز العمّال ١٣ / ١٤٩، وأحمد بن محمّد بن الصدّيق الغماري في «فتح الملك العلي بصحّة حديث باب مدينة العلم علي».

(٣) مؤدّىٰ ذلك في حديث «أصحابي كالنجوم...» ورواية الديلمي في فردوس الأخبار ١ / ٤٢ ح ١٠٨: «أنا مدينة العلم، وأبو بكر أساسها، عمر حيطانها، وعثمان سقفها...».

لكنّ الشيعي يثبت له ـ وعلىٰ ضوء كتب أهل السُنّة ـ جهل أبي بكر وصاحبَيه بأبسط المسائل الدينية، حتّى عرّفهم بها المغيرة بن شعبة وأمثاله من جهلة الصحابة![1].

فيلتجيء بعضهم إلى أن يقول: ليس «عليٌّ» في الحديث علماً، بل هو وصف للباب، أي: مرتفع![2].

فاستهجن منه ذلك غير واحدٍ من علماء طائفته وسخر منه آخرون[3]..

■ ويستدلّ الشيعة بالحديث في قصّة الطير:

فقد أُتي النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بطير ليأكله، فقال:

«اللّهمّ ائتني بأحبّ خلقك إليك وإلىٰ رسولك يأكل معي من هذا الطير».

فجاء عليٌّ فأكل معه.

فاضطراب كلام أعلام الخصوم في مقام الجواب عن هذا

---

(١) كمسألة الكلالة، والأب، والتيمم، والمواريث، ومهور النساء؛ وللتفصيل راجع الأجزاء ٦ ـ ٨ من موسوعة «الغدير» للعلاّمة الأميني قدس سرّه.

(٢) ذهبت الخوارج ومن قال بقولهم إلى هذا المقال؛ انظر: زين الفتىٰ في شرح سورة هل أتىٰ ١ / ١٦٣ ح ٦٢.

(٣) كابن حجر المكّي في المنح المكّية ـ شرح القصيدة الهمزية، والمناوي في فيض القدير ـ شرح الجامع الصغير ٣ / ٦٠ ح ٢٧٠٤، وغيرهما.

الاستدلال:

فزعم أحدهم بأنّ هذا كذبٌ موضوع![١].

لكن قد أخرجه فلان وفلان.. من الأئمّة الكبار.. من أهل السُنّة.. وله أسانيد كثيرة، رجالها ثقات، بتوثيقٍ من فلان وفلان... من علماء الجرح والتعديل، من أهل السُنّة[٢]..

فجعلوا يتشبّثون ـ في ردّ هذا الحديث الصحيح سنداً، والصريح في أفضلية عليٍّ أمير المؤمنين عليه السّلام ـ باحتمالاتٍ باردة، وبتعلّلات سخيفة....

لعلّ الدعاء كان لكراهة الأكل وحده!

ولعلّ عليّاً كان الأحبّ إلى الله والرسول في الأكل فقط!

ولعلّ المراد من قوله: «اللّهمّ ائتني بأحبّ الخلق...» هو: اللّهمّ ائتني بمن هو من أحبّ الخلق...!

وهكذا....

---

(١) منهاج السُنّة ٧ / ٣٧١.

(٢) انظر مثلاً: سنن الترمذي ٥ / ٥٩٥ ح ٣٧٢١، السنن الكبرى ـ للنسائي ـ ٥ / ١٠٧ ح ٨٣٩٨، مسند أبي يعلى ٧ / ١٠٥ ح ١٢٩٧، المعجم الكبير ١ / ٢٥٣ ح ٧٣٠، المعجم الأوسط ٦ / ٤١٨ ح ٦٥٦١، المستدرك على الصحيحين ٣ / ١٤٢ ح ١٣٢، مجمع الزوائد ٩ / ١٢٦.

وأخيراً:

لعلّ أبا بكر وعمر لم يكونا حاضرين حينذاك في المدينة المنوّرة!!

موقف الشيعة من هجوم الخصوم:

وكُتُب الشيعة الإمامية الاثني عشرية في أُصول الدين، وفي الإمامة منها بالخصوص، يمكن تقسيمها إلى قسمين:

الأوّل: ما ألّفه علماء هذه الطائفة لبيان أدلّتها على ما ذهبت إليه في أُصول الدين وفي خصوص الإمامة، وهي كتب ألّفوها لبيان عقائد الشيعة، مع الإشارة إلى أدلّتها، وفيها جاءت العقائد الشيعية مع المقارنة أحياناً بغيرها من عقائد الفرق؛ ومن هذا القسم:

أوائل المقالات: للشيخ المفيد البغدادي.

والذخيرة في علم الكلام: للسيّد المرتضى الموسوي البغدادي.

والاقتصاد الهادي إلى الرشاد: للشيخ أبي جعفر الطوسي.

وتجريد الاعتقاد: للشيخ نصير الدين الطوسي.

وكتب العلاّمة الحلّي، ككتاب «نهج الحقّ وكشف الصدق» الذي سنتكلّم عليه بالتفصيل.

الثاني: ما ألّفه العلماء في «ردّ» أو «نقض» ما كتبه الخصوم ضدّ المذهب الإمامي.

والظاهر أنّ كتبهم من هذا القسم أكثر عدداً منها من القسم الأوّل، وذلك لأنّ خصومهم قد دأبوا منذ عهدٍ بعيد على الهجوم عليهم بالسبّ والشتم، وعلى المكابرة وإنكار الحقائق....

فمن السهل أن يقول القائل منهم في حديث: «**مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلّف عنها هلك**»[1]: «كذب موضوع»![2]....

أو أنّ الحديث: «**خُلقت أنا وعليٌّ من نور واحد**»[3]: «موضوع بإجماع أهل السُنّة»[4]..

أو أنّ الحديث: «**اللّهمّ ائتني بأحبّ خلقك إليك وإلى**

---

(١) انظر مثلاً: المعارف ـ لابن قتيبة ـ: ١٤٦ ضمن ترجمة أبي ذرّ الغفاري، المعجم الكبير ـ للطبراني ـ ٣ / ٤٥ ح ٢٦٣٦ ـ ٢٦٣٨، المعجم الأوسط ٦ / ١٤٧ ح ٥٨٧٠، المستدرك على الصحيحين ٣ / ١٦٣ ح ٤٧٢٠، مشكاة المصابيح ٣ / ٣٧٨ ح ٦١٨٣ عن أحمد بن حنبل، الصواعق المحرقة: ٢٣٤ عن مسلم.

(٢) قال الذهبي بترجمة مفضّل بن صالح من ميزان الاعتدال ٦ / ٤٩٩ رقم ٨٧٣٤: «حديث سفينة نوح أنكر وأنكر»!

(٣) انظر: فضائل الصحابة ـ لابن حنبل ـ ٢ / ٨٢٣ ح ١١٣٠، مناقب الإمام عليّ عليه السلام ـ للخوارزمي ـ: ١٤٥ ح ١٦٩ و ١٧٠، فردوس الأخبار ٢ / ١٧٨ ح ٤٨٨٤، تاريخ دمشق ٤٢ / ٦٧.

(٤) انظر: التحفة الاثنا عشرية: ٢١٥ ـ ٢١٦.

رسولك...»[١]: «لم يروه أحد من أصحاب الصحاح، ولا صحّحه أئمّة الحديث»[٢].

وكذا من السهل أن يقول القائل منهم مثلاً في حديث الغدير[٣]: «لم يقل أحد من أئمّة العربية بمجيء (المولىٰ) بمعنىٰ (الأولىٰ)»[٤]..

وفي حديث الثقلين: «**إنّي تارك فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر: كتاب اللّٰه حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، وإنّهما لن يفترقا حتّىٰ يردا علَيّ الحوض**»[٥]: أنّه قال: «...كتاب اللّٰه وسُنّتي»[٦]....

وفي حديث سدّ الأبواب: «**أُمرت بسدّ الأبواب إلّا باب عليّ**»[٧]:

---

(١) مرّ تخريجه في صفحة ٤١ هـ ٤.

(٢) انظر: منهاج السُنّة ٧ / ٣٧١.

(٣) راجع تخريجه في صفحة ٣٨ هـ ٢.

(٤) انظر: هـ ٣ صفحة ٣٩.

(٥) انظر مثلاً: سنن الترمذي ٥ / ٦٢١ ـ ٦٢٢ ح ٣٧٨٦ و ٣٧٨٨، مسند أحمد ٣ / ١٤ و ١٧ و ٢٦ و ٥٩، سنن الدارمي ٢ / ٢٩٢ ح ٣٣١١، المستدرك علىٰ الصحيحين ٣ / ١١٨ ح ٤٥٧٦ و ٤٥٧٧، السنن الكبرىٰ ـ للبيهقي ـ ٧ / ٣٠، مجمع الزوائد ٩ / ١٦٣.

(٦) الموطّأ: ٧٨٥ ح ٣، سنن الدار قطني ٤ / ١٣٦ ح ٤٥٥٩.

(٧) سنن الترمذي ٥ / ٥٩٩ ح ٣٧٣٢، السنن الكبرىٰ ـ للنسائي ـ ٥ / ١١٣ ح ٨٤٠٩ و ص ١١٨ ح ٨٤٢٣ و ٨٤٢٥، مسند أحمد ١ / ١٧٥، مسند أبي يعلىٰ ٢ / ٦١ ح ٧٠٣، ←

«إنّ هذه الفضيلة كانت لأبي بكر فقلبته الرافضة إلى عليّ»![١] ....

وفي حديث المنزلة: **«أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى»**[٢]: «إنّه لا يدلّ على عموم المنزلة»[٣]....

إنّ كلّ واحدٍ من هذه الأقاويل سطر واحد أو سطران، لكن الجواب عنه يستدعي الكثير من البحث، وربّما يشكّل كتاباً برأسه، كما هو واضح.

فمن هنا نرى كثرة كتب الردّ والنقض في مؤلفات الإمامية، فهم - في الأغلب - في مقام الدفاع عن مباني المذهب، وأسس الدين، وربّما لا نجد كتاباً لأحدهم وضعه للهجوم على الخصوم.

* فلقد ألّف الجاحظ - المتوفّى سنة ٢٥٥ - كتاب العثمانية للهجوم على الشيعة، وقد شحنه بالكذب وإنكار الضروريات وجحد البديهيات، وحتّى شجاعة أمير المؤمنين - عليه الصلاة والسّلام - حاول

المعجم الكبير ٢ / ٢٤٦ ح ٢٠٣١ وج ١٢ / ٧٨ ح ١٢٥٩٤، المستدرك على الصحيحين ٣ / ١٣٥ ح ٤٦٣١ وص ١٤٤ ذح ٤٦٥٢.

(١) انظر: الموضوعات - لابن الجوزي - ١ / ٣٦٦، تذكرة الموضوعات - للفتني -: ٩٥.

(٢) انظر مثلاً: صحيح البخاري ٥ / ٨٩ ح ٢٠٢، صحيح مسلم ٧ / ١٢٠، سنن الترمذي ٥ / ٥٩٩ ح ٣٧٣١، سنن ابن ماجة ١ / ٤٢ ح ١١٥، السنن الكبرى - للنسائي - ٥ / ٤٤ ح ٨١٣٨ - ٨١٤٣، مسند أحمد ١ / ١٧٠ و ١٧٧، مسند البزار ٣ / ٢٧٨ ح ١٠٦٨.

(٣) انظر مؤدّاه في الإرشاد - للجويني -: ٣٣٥.

إنكارها[١] ـ كما قال السمعودي ـ: «طلباً لإماتة الحقّ ومضادّةً لأهله، والله متمّ نوره ولو كره الكافرون»[٢].

لكنّه عاد فنقض ما كتبه، فكان أوّل من ردّ على العثمانية[٣].

ثمّ ردّ عليها جماعة من الإمامية وغيرهم بردود اشتهرت بـ«نقض العثمانية»، منهم: أبو جعفر الإسكافي المعتزلي ـ المتوفّى سنة ٢٤٠ ـ، والمسعودي صاحب مروج الذهب ـ المتوفّى سنة ٣٤٦ ـ، والسيّد جمال الدين ابن طاووس الحلّي ـ المتوفّى سنة ٦٧٣ ـ في بناء المقالة الفاطمية، وهو مطبوع.

* وألّف القاضي عبدالجبّار بن أحمد المعتزلي ـ المتوفّى سنة ٤١٥ ـ كتاب المغني، وتعرّض فيه لعقائد الإمامية بالردّ والنقد، وخصوصاً في باب الإمامة، إذ كان ـ كما جاء في خطبة كتاب الشافي ـ «قد بلغ النهاية في جمع الشُبه، وأورد قوي ما اعتمده شيوخه، مع زيادات يسيرة سبق إليها، وتهذيب مواضع تفرّد بها»[٤].

فكتب السيّد المرتضى ـ المتوفّى سنة ٤٣٦ ـ في الردّ عليه كتاب

---

(١) راجع: العثمانية: ٤٥ ـ ٥٠.

(٢) مروج الذهب ٣ / ٢٣٧.

(٣) الفهرست ـ للنديم ـ: ٢٩٤.

(٤) الشافي في الإمامة ١ / ٣٣.

الشافي في الإمامة، ثمّ لخّصه تلميذه الشيخ أبو جعفر الطوسي ـ المتوفّىٰ سنة ٤٦٠ ـ واشتهر كتابه بـ: تلخيص الشافي.

* ثمّ كتب شهاب الدين الشافعي الحنفي الرازي ـ من بني مشّاط ـ كتاباً سمّاه بعض فضائح الروافض، هاجم فيه الشيعة وتحامل عليهم.

فردّ عليه معاصره الشيخ نصير الدين عبدالجليل بن أبي الحسين القزويني [1] بكتاب بعض مثالب النواصب في نقض بعض فضائح الروافض، وهو مطبوع.

* ثمّ ظهر أحمد بن عبدالحليم الحرّاني، ابن تيميّة، فألّف كتاب منهاج السُنّة، زعم أنّه ردٌّ علىٰ كتاب منهاج الكرامة للعلاّمة الحلّي، لكنّه ـ من أوّله إلى آخره ـ مجموعة سباب وافتراءات وما هو ـ في مجمله ـ إلّا بغض لأمير المؤمنين وأهل البيت الطاهرين عليهم الصلاة والسلام.

فكتب بعض معاصرية ردّاً عليه، هو كتاب الإنصاف والانتصاف لأهل الحقّ من أهل الإسراف، تمّ تأليفه سنة ٧٥٧.

وكتب في الردّ عليه أيضاً: السيّد مهدي القزويني ـ المتوفّىٰ سنة ١٣٤٨ ـ كتاب منهاج الشريعة.

ولهذا العبد العاجز ـ صاحب المقدّمة ـ كتاب دراسات في منهاج السُنّة، وهو كتاب جليل مطبوع منتشر في البلاد.

---

(١) كان حيّاً سنة ٥٥٦؛ انظر: معجم المؤلّفين ٢ / ٤٩ رقم ٦٥٥٨.

كما جاء الردّ على منهاج السُنّة في شرح منهاج الكرامة لهذا العبد، والجزء الأوّل منه مطبوع الآن.

* وألّف يوسف الأعور الواسطي الشافعي كتاب الرسالة المعارضة في الردّ على الرافضة.

فردّ عليه: الشيخ عزّ الدين الحسن بن شمس الدين المهلّبي الحلّي، في سنة ٨٤٠ بكتاب الأنوار البدرية في كشف شبه القدرية، قال: «التزمت فيه على أنّ لا استدلّ من المنقول عن الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم إلّا بما ثبت من طريق الخصم، ولا أفعل كما فعل الناصب في كتابه»(١).

كما ردّ عليه أيضاً: الشيخ نجم الدين خضر بن محمّد الحبلرودي الرازي بكتاب التوضيح الأنور في دفع شبه الأعور، وذلك في سنة ٨٣٩ في مدينة الحلّة بالعراق.

* وألّف ابن حجر الهيتمي المكّي ـ المتوفّى سنة ٩٧٤ـ كتاب الصواعق المحرقة في الردّ على أهل البدع والزندقة، قال في خطبته: «فإنّي سئلت قديماً في تأليف كتاب يبيّن حقّية خلافة الصدّيق وإمارة ابن الخطّاب، فأجبت إلى ذلك مسارعة في خدمة هذا الجناب، فجاء بحمد الله أنموذجاً لطيفاً، ومنهاجاً شريفاً، ومسلكاً منيفاً.

---

(١) انظر: الذريعة ٢ / ٤١٩ رقم ١٦٥٧.

ثمّ سئلت في إقرائه في رمضان سنة ٩٥٠ بالمسجد الحرام، لكثرة الشيعة والرافضة ونحوهما الآن بمكّة المشرّفة أشرف بلاد الإسلام، فأجبت إلىٰ ذلك، رجاء لهداية بعض من زلّ به قدمه عن أوضح المسالك...»[١].

فردّ عليه القاضي نور الله التستري -الشهيد في الديار الهندية سنة ١٠١٩- بكتاب الصوارم المهرقة في الردّ علىٰ الصواعق المحرقة، وقد طبع غير مرّة.

* وكتب من يدعىٰ محمّد نصر الله الكابلي -وهو نكرة لم يعرف، ولعلّه اسم مستعار- كتاب الصواقع الموبقة.

* ثمّ جاء المولوي عبدالعزيز الدهلوي -المتوفّىٰ سنة ١٢٣٩- فأخذ مطالبه وانتحلها في كتابه تحفة اثنا عشريه بالفارسية.. وهو كتاب في التهجّم علىٰ الشيعة الاثني عشرية، في الأُصول والفقهيات وغير ذلك....

* ثمّ إنّ النعمان الآلوسي البغدادي نشره بالعربية ملخّصاً باسم مختصر التحفة الاثنا عشرية، فزاد عليه في الهوامش بعض أتباع بني أُميّة وأعداء الدين الحنيف ما سوّلت له نفسه الخبيثة من الأكاذيب والأراجيف، وطبعته الأيدي الاثيمة من أذناب الكفر العالمي

---

(١) الصواعق المحرقة: ٩.

مرّات عديدة.

فكُتبت علىٰ التحفة الردود الكثيرة من قبل كبار علماء الشيعة في البلاد الهندية، في الأبواب المختلفة، وفنّدوا مزاعمه، وكشفوا أباطيله، وزيّفوا تمويهاته، جملةً وتفصيلاً، وقد تناول السيّد مير حامد حسين النيسابوري اللكهنوي -المتوفّىٰ سنة ١٣٠٦- باب الإمامة منه بالردّ والنقد، في كتابه العظيم عبقات الأنوار في إثبات إمامة الأئمّة الأطهار.

كما كُتبت علىٰ مختصر التحفة ردود أُخرىٰ كذلك.

ومن شاء التفصيل عنه وعن سائر الردود علىٰ كتاب التحفة فليرجع إلى كتابنا دراسات في كتاب العبقات[1].

وهكذا، توالت كتب التهجّم علىٰ الشيعة حتّىٰ زماننا هذا، بل كثرت فيه وتضاعفت، وما زالوا يكرّرون الشتائم والأكاذيب والتهم والأباطيل، التي تفوّه بها السابقون منهم، ورُدّ عليها الردّ الجميل من علماء الإمامية.

وما زال علماء الطائفة في موقف الدفاع عن المذهب وصدّ الهجمات الواردة من مختلف البلاد.

---

(١) طبع مستقلاً وفي مقدّمة الجزء الأوّل من «نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار».

نهج الحقّ وكشف الصدق

للعلّامة الحلّي

ومن كتب أصحابنا في أصول الدين: كتاب نهج الحقّ وكشف الصدق أحد كتب العلاّمة الحلّي رحمه اللّه، نعرّف به على نحو الإجمال، للوقوف على مواضيع كتبنا في الباب وأساليب علمائنا ومناهجهم في الموضوع.

لقد ألّف العلاّمة هذا الكتاب في الأُصولين والفقه، مع المقارنة بآراء المخالفين في مسائل العلوم الثلاثة، وهو من خيرة الكتب المقارنة بين المذاهب الإسلامية.

قال رحمه اللّه في المقدّمة: «وقد وضعنا هذا الكتاب الموسوم بـ(نهج الحقّ وكشف الصدق) طالبين فيه الاختصار وترك الإكثار، بل اقتصرنا فيه على مسائل ظاهرة معدودة، ومطالب واضحة محدودة،

وأوضحت فيه لطائفة المقلّدين من طوائف المخالفين إنكار رؤسائهم ومقلّديهم القضايا البديهية، والمكابرة في المشاهدات الحسّيّة، ودخولهم تحت فرق السوفسطائية، وارتكاب الأحكام التي لا يرتضيها لنفسه ذو عقل ورويّة، لعلمي بأنّ المنصف منهم إذا وقف علىٰ مذهب من يقلّده تبرّأ منه وحاد عنه، وعرف أنّه ارتكب الخطأ والزلل، وخالف الحقّ في القول والعمل.

فإن اعتمدوا الإنصاف، وتركوا المعاندة والخلاف، وراجعوا أذهانهم الصحيحة، وما تقتضيه جودة القريحة، ورفضوا تقليد الآباء، والاعتماد علىٰ أقوال الرؤساء، الّذين طلبوا اللذّة العاجلة، وأهملوا أهوال الآجلة، حازوا القسط والدنوّ من الإخلاص، وحصلوا النصيب الأسنىٰ من النجاة والخلاص، وإنْ أبوا إلّا استمراراً علىٰ التقليد، فالويل لهم من نار الوعيد، وصدق عليهم قوله تعالىٰ: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الأَسْبَابُ﴾[1].

وإنّما وضعنا هذا الكتاب حسبةً لله ورجاءً لثوابه، وطلباً للخلاص من أليم عقابه بكتمان الحقّ وترك إرشاد الخلق...»[2].

وكانت عناوين مسائل هذا الكتاب:

---

(١) سورة البقرة ٢: ١٦٦.

(٢) نهج الحقّ وكشف الصدق: ٣٧.

١ ـ في الإدراك.

٢ ـ في النظر.

٣ ـ في صفاته تعالىٰ.

٤ ـ في النبوّة.

٥ ـ في الإمامة.

٦ ـ في المعاد.

٧ ـ في أُصول الفقه.

٨ ـ في ما يتعلّق بالفقه.

وفي كلّ فرعٍ من فروع هذه المسائل يقول: «قالت الإمامية» و«قالت الأشاعرة» و«قالت المعتزلة»، معتمداً في الاحتجاج وكذا في نقل آراء الآخرين علىٰ أشهر كتب القوم وأتقنها، أمثال:

الصحاح الستّة...

والجمع بين الصحيحين...

ومسند أحمد بن حنبل...

والأُمّ، للشافعي...

وسنن البيهقي...

ومصابيح السُنّة، للبغوي..

والمغازي، للواقدي..

وتاريخ الطبري..

وأنساب الأشراف، للبلاذري..

والاستيعاب، لابن عبدالبرّ....

وإحياء علوم الدين، للغزّالي..

والمغني، للقاضي عبدالجبّار....

والكشّاف، للزمخشري..

والتفسير الكبير، للرازي..

وهو في أغلب الموارد ـ حين يذكر القولين أو الأقوال ـ يخاطب الناظر فيها وأبناء المذاهب الأخرىٰ، بكلمات الوعظ والنصيحة، كقوله في موضع:

«فلينظر العاقل في المقالتين، ويلمح المذهبين، وينصف في الترجيح، ويعتمد علىٰ الدليل الواضح الصحيح، ويترك تقليد الآباء والمشايخ الآخذين بالأهواء، وغرتهم الحياة الدنيا، بل ينصح نفسه ولا يعوّل علىٰ غيره، ولا يقبل عذره غداً في القيامة: إنّي قلّدت شيخي الفلاني، أو وجدت آبائي وأجدادي علىٰ هذه المقالة، فإنّه لا ينفعه ذلك يوم القيامة، يوم يتبرّأ المتبَعون من أتباعهم ويفرّون من أشياعهم، وقد نصّ الله تعالىٰ علىٰ ذلك في كتابه العزيز.

ولكن أين الآذان السامعة، والقلوب الواعية؟! وهل يشكّ العاقل في الصحيح من المقالتين؟! وأنّ مقالة الإمامية هي أحسن الأقاويل، وأنّها أشبه بالدين؟!...»[١].

وكقوله في موضع آخر:

«فليعرض العاقل المنصف من نفسه هذه القضية على عقله، ويتّبع ما يقوده عقله إليه، ويرفض تقليد من يخطىء في ذلك، ويعتقد ضدّ الصواب، فإنّه لا يقبل منه غداً يوم الحساب، وليحذر من إدخال نفسه في زمره الّذين قال اللّه تعالى عنهم: **﴿وَإِذْ يَتَحَاجُّونَ فِي النَّارِ فَيَقُولُ الضُّعَفَاء لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعاً فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا نَصِيباً مِّنَ النَّارِ﴾**[٢]»[٣].

فهذا هو أُسلوب العلاّمة رحمه اللّه في كتابه.

وكذلك أُسلوب سائر علماء الإماميّة في كتبهم.

وآخر دعوانا أنْ الحمد للّه رب العالمين.

---

(١) نهج الحقّ وكشف الصدق: ٧٩.

(٢) سورة غافر ٤٠: ٤٧.

(٣) نهج الحقّ وكشف الصدق: ١٠٣.

المحتويات